

مطلب في شرح الزوجة

أحكامه ولا بد عليه اقتضاء البصا وهو ظاهر بذكره ما قاله النبي  
 لا يقال حين الحد بقله لغيره لست لأبيك وهوليس بصريح في الزنا لا  
 ان يكون من غير الحد بالثبوت لانا نعرفه فيه لثبوتية الزنا اقتضا  
 والتمسك اذا ثبت ثبت جميع اوزاره فيجب الحد انا ثابت اقتضاء طائفة  
 بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد وضع تأمل يا ابن  
 العاجزة فانها من ثبوتها على معصية فلا تكون في معنى الزانية والى  
 فلا حد به انك تأمر بالحد وان تأوى الى والى يامن يلعب بالعبارة  
 يا حرام زاده معناه المتولد من العرق الحرام وهما جميع من الزنا لا  
 حاله الخبيث وفي العرق لا يولد الا ولد الزنا وكذا احاديثه الخبيث اللهم  
 فلا حد به وانما عذر فيها لانه اذ في مسيلر وكفى الثيبان ولا مقل  
 في الحد فوجب التعديل لا اي لا يعذر بها حرام يا حذير يا كلب يا  
 تيس يا قرد يا حجام يا ابنه اي ابن الحجام وابوه ليس لنا يا حوام  
 فانه يستعمل جميع اوزاره لانه لا يكون له معناه الحقيقي للتعاقب  
 بل بمعنى الموجد فلا يعذر فيه ناخاف انه من بنوع الحرام ولا يتصل  
 به معناه مضافا بحكمة نوزك المتكلمة من يملك عليه الناس ويؤذي  
 الهمدة من يملك على الناس يا حمر يا صميا كذا قيل في عرفنا  
 يعذر في ياكل يا حمار يا حمر يا بقع اذ يولد له الشتم ويتأذى  
 به وقيل انكاد المسيد من الاشراف والمقوله والصلوة يعذر  
 الوحدة تحقهم بذلك واه كاه من الصلوة لا يعذر التيقن بل في هذا  
 حسن كذا في الكافي اذ في عند القاضي على رجل سرق ثوبه من ثياب  
 لا يعذر لانه مقصد المذنب يحصل ماله لا السيف والشتم بخلاف  
 الزنا فانها اذ لم يثبت حد لما من وصرف الحد العبد ايجب العيبا ليجبه  
 في زوجه الا انما هو التعمير والتمسك والتمسك والتمسك والتمسك والتمسك  
 اذ كان حق العبد  
 من التعمير  
 حق التعمير  
 حق التعمير  
 حق التعمير

واما بن خلاف الحد الذي عرفنا الحق الله تعالى حيث لم يجز فيه شيء من ذلك  
 يعرض مولى عبده والزوجه زوجته على تركها الزينة وتكفها عن الطهارة  
 وعلى الخرج من المذنب وتركها لا اجابة الى الفراش لا اي لا يعذر الزوجه  
 على ترك الصلاة والابتعاد عن الله عليه قال في النهاية انه اذا حضرها  
 لم يعذر بعد اليه للمصلحة بعد ان يتركها الا ان يتركها لانه ليس له ان يتركها  
 الصلاة والى انه يضربها على تركها الزينة ويخوفه من حد او محنة فان  
 هدر ذمها لانه فعل ما فعل بامر الشرع فذكره مسوقا الى الاثر فكأنها  
 حنت انه الا امدت عن حازمها بل ما ذكرنا فان ذمها الا يذمها  
 لانه تأديبه ضاح فيتعبد بشرط السلامة اذ عت على زوجها ضاح فاعضا  
 وثبت ذلك عليه يؤمنه كذا المثل اذ اضر الحامي ضد بافصا يعذر  
 كذا في جمع الفتاوى رأي رجل مع امرته اومع حرمه وهما مضان  
 قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في المنية كتاب الشريعة هي لغة اخذ الشيء  
 من العبد حذرة اي شئ كان ويشعرا اخذ مكلف اي عاقل بالغ حذرة  
 قدر عشرة دراهم مضرة بوجه حذرة بوجه بصفة قدس اوجاه عنه  
 بمكان او حافظا فقد زيد على المعنى اللغوي اوصاف شرعا منها في  
 وهو كونهم مكلفا ومهال في السرقة وهو كونهم عالما بمقتوا مقدر  
 ومنها في السرقة منه وهو كونهم محذرا وسببا في بيانها ان شامنا تقع  
 والمعنى اللغوي صام في فيها احما ابتداء وانتهاء كما انما يشهد بالاعتد  
 حذرة واخذ حذرة او ابتداء فمما كما اذا نصب الحد وحذرة واخذ ذلك  
 من المالك كبادرة على الجهار ثم انها اقتصرت في المسئلة للشهورة  
 وفيها مسارة عماله المالك او من يقوم مقامه ولو اكره في تطلع  
 الشرقي وفيها مسارة عماله الامام لانه المتعمد لحفظ الطريق باعماله  
 ونظيره السارق مكلفا لانه الجناية لا تحقق بدفع العقل والبلوغ